A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/9/8
29 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وتقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية والأمين العام

حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

تقرير الأمين العام*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.08-15288 150908 160908

أولاً – مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في مقرره ١٠٢/٢، إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "مواصلة الاضطلاع بأنشطتهما، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة". وتبعاً لذلك، قُدِّم تقرير الأمين العام عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية إلى المجلس في دورته الرابعة. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هذا التقرير المؤقت عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

٢- ويعرض هذا التقرير بعض الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعم تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية منذ تقديم التقرير السابق. وتشمل هذه الأنشطة جهود تعزيز الحوار والتفاهم بخصوص القضايا المواضيعية ودعم بناء ويعرض هذا التقرير بعض الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قدرات موظفي المفوضية والمسؤولين العاملين من الدول الأعضاء وكذا المجتمع المدني على تعزيز التعاون فيما بين الوكالات. كما يقترح التقرير موعداً ونموذجاً للتقارير التي تقدم إلى المجلس.

ثانياً – عمل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣- يسترشد عمل المفوضية المتصل بالأقليات بخطتي الإدارة الاستراتيجية للمفوضة السامية (٢٠٠٦-٢٠٠٧ و٢٠٠٨-٢٠٠٩) حيث تركز على وجه الخصوص على زيادة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في القوانين والبرامج الوطنية؛ وعدد التدابير الرامية إلى تحسين وصول المجموعات المهمشة إلى صنع القرار في مجال السياسة العامة؛ وعدد ذوي الحقوق الذي يفيدون من آليات حقوق الإنسان؛ ووعي المجتمع الدولي بحالات حقوق الإنسان؛ ودمج معايير حقوق الإنسان في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. ويجري إيلاء اهتمام خاص لبناء قدرات مختلف الفاعلين، من قبيل المجتمع المدني وموظفي المفوضية، ولتعميم حقوق الأقليات في عمل الأمم المتحدة من خلال التعاون فيما بين الوكالات، ولجهود تشجيع الحوار والتفاهم بخصوص القضايا المواضيعية. وتدعم المفوضية أيضاً ولاية كل من المحفل المعني بقضايا الأقليات والخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات. ويرد المزيد من المعلومات عن المحفل أدناه، فيما ترد المعلومات المتعلقة بعمل الخبيرة المستقلة في تقارير الخبيرة المقدمة إلى المجلس (A/HRC/4/9 وAdd.1-3 وA/HRC/7/23 وAdd.1-3).

ألف – بناء قدرات المجتمع المدني والموظفين والشركاء الآخرين

٤- وفيما يتعلق بتدريب المجتمع المدني، أنشأت المفوضية برنامج المنح الدراسية للأقليات سنة ٢٠٠٥ بغية بناء قدرات المجتمع المدني وتمكين ممثلي الأقليات من معرفة حقوقهم والإفادة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويتألف البرنامج من تدريب مكثف في مقر المفوضية ويتكون حالياً من عنصرين: عنصر باللغة الإنكليزية يستمر فترة متوسطها ثلاثة أشهر؛ وعنصر باللغة العربية أطلق سنة ٢٠٠٧ كعنصر نموذجي لمدة أسبوعين من المقرر مواصلة سنة ٢٠٠٨ لمدة ثلاثة أسابيع. واستفاد ما مجموعه ٣٤ من ممثلي مختلف المجموعات الإثنية والدينية واللغوية من جميع مناطق العالم منذ بدايته. وعلى مدى فترة الـ ١٨ شهراً الأخيرة، استفاد من المنحة أفراد من

أقليات وبلدان مختلفة: هزارا من أفغانستان، وروس من أذربيجان، وبيهاريون من بنغلاديش، وسيخ من الهند، وشيشانيون، وسبأيون - مندائيون، وكلدانيون - سريانيون - آشوريون من العراق، وعرب سوريون من مرتفعات الجولان من إسرائيل، وروما من أوكرانيا.

٥- وتدعم المفوضية أيضاً دراسات تدريبية بقيادة مجتمعية تمولها لجنة المنح التابعة للمفوضية. ففي الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، دعمت المفوضية دورة تدريبية بقيادة مجتمعية لفائدة الروما في أمريكا اللاتينية نظمتها منظمة "الهوية الثقافية للروما في الأرجنتين" وهي منظمة غير حكومية. وحضر الدورة مدافعون عن حقوق الإنسان المكفولة للروما من الأرجنتين وإسبانيا والبرازيل وبلغاريا وشيلي وكانت أول محاولة لجمع ممثلين لطوائف الروما في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية لأغراض التدريب في مجال حقوق الإنسان. وقد شاركت المفوضية من خلال تقديم إحاطات عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٦- وفيما يتعلق بتدريب الموظفين، تعكف المفوضية حاليا، بعد نجاح حلقتها التجريبية في آسيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ التي لقيت قبولاً حسناً، على إعداد حلقة عمل تدريبية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة للأقليات والشعوب الأصلية لفائدة موظفي مفوضية حقوق الإنسان في أفريقيا من المقرر تنظيمها في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وما فتئت المفوضية تركز أيضاً على إعداد مواد إعلامية لفائدة موظفيها وشركاء الأمم المتحدة وغيرهم من الممارسين، وبالأخص مذكرة إعلامية عن الأقليات تجيب على الأسئلة التي عادة ما تطرح بشأن الأقليات وتحدد العناصر التي ينبغي إدراجها في استراتيجيات معالجة حالة الأقليات في برامج الأمم المتحدة القطرية.

٧- وأخيرا، تساهم المفوضية في بناء قدرات المسؤولين العامين في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، نظمت المفوضية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، دورة تدريبية بشأن معايير وآليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الأقليات لفائدة مسؤولين عامين من مختلف الوزارات (الداخلية والعدل والشؤون الخارجية والعمل) ومن الأمانات البرلمانية ومن الجهاز القضائي من بلدان من البلقان والقوقاز، وأيضاً الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس، في إطار حلقة دراسية نظمتها المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون التابعة لمجلس أوروبا.

باء - التعاون فيما بين الوكالات

٨- تشكل المادة ٩ من إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (قرار الجمعية العامة ١٣٥/٤٧) حجر الزاوية في السعي إلى دمج قضايا الأقليات في عمل أعضاء أسرة الأمم المتحدة، إذ تنص على أن "تساهم الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كل في مجال اختصاصه في الإعمال الكامل للحقوق والمبادئ المبينة في هذا الإعلان". وتبذل المفوضية جهوداً من أجل دمج قضايا الأقليات في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأنشطة الجارية في إطار الإجراء الثاني، والتقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. والمكانة التي تحتلها وكالات الأمم المتحدة الإنمائية، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تؤهلها للتأثير والقيام بأعمال تتناول أبعاد قضايا الأقليات المتعددة التخصصات والتركيز على حالات التفاوت واللامساواة.

٩- ولهذه الغاية، نظمت المفوضية سنة ٢٠٠٧ عدة اجتماعات للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالأقليات الذي يضم المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الصحة العالمية، وهي هيئات معنية بتعزيز التعاون بشأن قضايا الأقليات. وفي سنة ٢٠٠٧، اتفق الفريق على أن تحسين حماية الأقليات قد آن أوانه وأن آليات حقوق الإنسان الموجودة توفر الحماية ولكن ينبغي استخدامها بمزيد من الفعالية، مشيراً إلى أهمية دمج قضايا الأقليات في الاستراتيجيات والعمليات القطرية المشتركة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإضافة إلى ذلك، عقد الفريق اجتماعاً مع سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ممن لديهم اختصاص في هذا المجال وناقش التحديات الأساسية التي تواجه حماية وتعزيز حقوق الأقليات كل في إطار اختصاصه. وستواصل المفوضية تعزيز عمل الفريق بإقامة شراكات وتعاون أوثق مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة كجزء من استراتيجيتها لتعميم حقوق الأقليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الوعي بإعلان حقوق الأقليات. كما انخرطت المفوضية في تعاون ثنائي فيما بين الوكالات، على سبيل المثال في إعداد دليل موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالأقليات.

جيم - بناء خبرات مواضيعية

١٠- بغية تقديم الإرشادات للحصول على المساعدة التقنية، وعملاً بالفقرة ٧٤(أ) من برنامج عمل ديربان الذي يحث الدول والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على وضع وتنفيذ سياسات تشجع على إنشاء قوة شرطة رفيعة النوعية ومتنوعة وخالية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والسعي بنشاط لتعيين أفراد ينتمون إلى كافة الفئات، بما فيها الأقليات، في الوظائف العامة، بما في ذلك قوة الشرطة والوكالات الأخرى ضمن نظام القضاء الجنائي، كوكلاء النيابة، عقدت المفوضية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، اجتماعاً للخبراء بشأن دمج التنوع في أعمال الشرطة في فيينا يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استضافته حكومة النمسا.

١١- ووجهت المفوضية الدعوة إلى ١٠ من كبار المهنيين العاملين في دوائر الشرطة من مختلف المناطق والبلدان (آيرلندا وباكستان والبرازيل وجنوب أفريقيا وساموا والكاميرون وكندا ونيجيريا والهند وهنغاريا) للمشاركة في الاجتماع كخبراء وتقديم عروض ركزت على التجارب الجيدة والدروس المستفادة المتصلة بدمج التنوع في أعمال الشرطة. كما مثل ١٦ مشاركاً آخر هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية إقليمية والمجتمع المدني. وقد كان الهدف الأساسي للاجتماع، إلى جانب تقاسم الخبرات الجيدة والدروس المستفادة، هو تحديد ما إذا كان من المفيد وضع مذكرة توجيهية للمفوضية بشأن التطبيق العملي لمبادئ وأحكام حقوق الإنسان المتصلة بدمج التنوع. وقد استُعرض مشروع للمذكرة التوجيهية ونوقش خلال الاجتماع. واتفق المشاركون في الاجتماع على أنه سيكون من المفيد وضع مبادئ توجيهية بشأن دمج التنوع في أعمال الشرطة، استناداً إلى المشروع الحالي. وأمرت المفوضية بعد ذلك بإعداد مبادئ توجيهية وممارسات جيدة لتنظيم أعمال الشرطة في إطار

التنوع، ستكون متوافرة في المستقبل القريب وستقدم التوجيه العملي وأمثلة للممارسات الجيدة لمساعدة الحكومات ومسؤولي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرهم على كفالة كون وكالات نظام العدالة الجنائية ووكالات إنفاذ القانون ممثلة ومستجيبة للمجتمع كله ومسؤولة أمامه[1].

دال – المحفل المعني بقضايا الأقليات

١٢- عملاً بقرار المجلس ٦/١٥، أنشئ محفل معني بقضايا الشعوب الأصلية. وسيوفر المحفل منبراً لتعزيز الحوار والتعاون فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بأقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، مما سيقدم مساهمات مواضيعية وخبرات فنية لعمل الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات. وسيقوم المحفل بتحديد وتحليل أفضل الممارسات والتحديات والفرص والمبادرات لمواصلة تنفيذ إعلان حقوق الأقليات. وسيجتمع المحفل يومين في السنة يخصصان للمناقشات المواضيعية. وستوجه الخبيرة المستقلة أعمال المحفل وتحضر اجتماعات السنوية وتقدم تقريراً إلى المجلس عن التوصيات المواضيعية للمحفل. وطلب المجلس في قراره ٦/١٥، إلى رئيسه أن يعين، لكل دورة، على أساس التناوب الجغرافي، رئيساً للمحفل من بين الخبراء المعنيين بقضايا الأقليات.

١٣- وستعقد الدورة الافتتاحية للمحفل يومي ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة في جنيف. وستركز مواضيعها على الأقليات والحصول على التعليم. وقد عينت السيدة فيكتوريا موهاكسي رئيسة للدورة.

ثالثاً – استنتاجات

١٤- منذ التقرير السابق، شملت الأنشطة الأساسية المتعلقة بالأقليات التي اضطلعت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بناء قدرات المجتمع المدني والموظفين وشركاء آخرين؛ والتعاون فيما بين الوكالات؛ وبناء الخبرات المواضيعية؛ والأعمال التحضيرية للمحفل المعني بقضايا الشعوب الأصلية. والمجلس مدعو إلى النظر فيما إذا كان ينبغي تقديم تقرير نهائي يتضمن معلومات عن أنشطة المفوضية المتعلقة بالأقليات سنة ٢٠٠٨ واستعراض للتطورات ذات الصلة الناشئة عن عمل الهيئات المنشاة بمعاهدات والإجراءات الخاصة وعملية الاستعراض الدوري الشامل إلى المجلس في دورته العاشرة. وقد ينظر المجلس أيضاً في تجميع جميع التقارير المتعلقة بالأقليات، بما فيها تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات، وتقرير المحفل المعني بقضايا الأقليات، وتقرير المفوضة السامية، في وقت واحد من السنة من أجل تيسير إيفاد وفود حكومية وإتاحة مشاركة أكبر لمنظمات الأقليات في عمل المجلس بشأن هذه القضية، إن رغبت في ذلك. وأخيرا، ربما يود المجلس النظر فيما إذا كان من الأنسب أن يقدم المفوض السامي بدلاً عن الأمين العام النسخة النهائية من هذا التقرير وما يليه من تقارير.

- - - - -

(١) يمكن الاطلاع على تقرير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان عن اجتماع الخبراء على العنوان الإلكتروني: www2.ohchr.org/english/issues/minorities/seminar.htm.